

المحاضرة 03

المحور الثاني: مبادئ النظام الرأسمالي

1 - ماهي الرأسمالية ؟

2 - الأنماط المتعددة للرأسمالية

3 - نقد جون كينز للرأسمالية

1 - ماهي الرأسمالية ؟

غالبًا ما يُنظر إلى الرأسمالية على أنها نظام اقتصادي حيث يمتلك المتعاملون الخواص ويتحكمون في الممتلكات و وسائل الإنتاج وفقا لمصالحهم، كما أن قانون العرض و الطلب يحدد الأسعار بحرية في الأسواق. كما يُنظر إلى الرأسمالية على أنها أفضل طريقة للمجتمع. إن جوهر الرأسمالية هو السعي وراء الربح. آدم سميث، فيلسوف القرن الثامن عشر وأب الاقتصاد الحديث ، يقول: "إنه ليس إحسان الجزار ، صانع الجبن أو من الخباز أننا ننتظر عشاءنا بل بالأحرى من الرعاية التي يأخذونها في السعي وراء مصلحتهم ". في سياق التبادل الطوعي بين البائع والمستهلك ، يسعى الطرفان كل لمصلحته ، ولكن لا يمكن الحصول عليها من دون النظر إلى رغبات الآخر، أي السعي إلى تحقيقها . هذه هي الأنايية العقلانية التي يمكن أن تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي.

في الاقتصاد الرأسمالي، رأس المال الثابت (المصانع ، المناجم ، السكك الحديدية ، وما إلى ذلك) يمكن أن يمتلكه الفاعلون ويسيظرون عليه في القطاع الخاص، يتم شراء العمالة مقابل الأجور ، وتذهب مكاسب رأس المال لأصحاب القطاع الخاص. إذا كانت الرأسمالية تشكل اليوم بشكل أو بآخر أساس جميع الاقتصادات العالم تقريبًا، فهي لم تكن إلا إحدى الطريقتين الرئيسيتين المنظمة للإقتصاد في القرن الماضي. الطريقة الأخرى كانت الاشتراكية، وهو نظام حيث الدولة تسيطر على سائل الإنتاج وحيث تسعى المؤسسات العامة إلى تعظيم، ليس الأرباح بل الصالح الاجتماعي.

أركان الرأسمالية

تقوم الرأسمالية على الركائز التالية:

- الملكية الخاصة التي تسمح للأفراد بالتملك الملموس (الأرض، المنازل) وغير الملموسة (الأسهم أو منتجات مالية أخرى)؛

- المصلحة الشخصية التي تدفع الأفراد للتصرف وفق منفعتهم الخاصة، غير حساسة للضغوط الاجتماعية والسياسية. هؤلاء الأفراد غير المنسقين مع ذلك ينتهي بهم الأمر بإفادة المجتمع وكأنهم يسترشدون بيد غير مرئية كما يقول آدم سميث ذلك في ثروة الأمم (1776) ؛

- المنافسة، والتي من خلال ترك الشركات حرة في الدخول ومغادرة السوق، وتعظيم الرخاء الاجتماعي، وهذا يعني الرخاء المشترك للمنتجين والمستهلكين؛

- آلية السوق التي تحدد الأسعار بطريقة لامركزية من خلال التفاعلات بين المشترين والبائعين: ثم تحدد الأسعار تخصيص الموارد، بشكل طبيعي من أجل تحقيق أكبر قدر من الرضا، ليس فقط من أجل السلع والخدمات، ولكن أيضاً للأجور؛

- حرية الاختيار من حيث الاستهلاك والإنتاج والاستثمار: يمكن للزبون غير الراضي شراء منتجات أخرى، المستثمر يمكنه أن يستثمر أمواله في مشروع أكثر ربحاً، وعامل ترك وظيفته من أجل وظيفة أخرى بأجر أفضل، كل حر في اختياراته وقراراته؛

- الدور المحدود للسلطات العامة التي يجب أن تحمي حقوق المواطنين والحفاظ على ظروف ملائمة للنشاط الإقتصادي، و تعزيز الأداء السليم للأسواق.

اعتمادا على درجة قوة هذه الركائز، يمكن استخراج أشكال مختلفة للرأسمالية الموجودة في بلدان العالم. في اقتصادات السوق، تنظيم السوق ضئيل أو غير موجود. في الاقتصادات المختلطة، يلعب السوق دوراً رئيسياً، لكن السلطات العامة تنظمه أكثر من أجل تصحيحه (التلوث، الازدحام، الخ)، لتعزيز الرفاه الاجتماعي، أو لأسباب أخرى مثل الدفاع أو السلامة العامة. نلاحظ حالياً على مستوى العالم أن الرأسمالية المختلطة هي النموذج السائد.

2 - الأنماط المتعددة للرأسمالية

يصنف الاقتصاديون الرأسمالية إلى عدة مجموعات باستخدام معايير مختلفة. لذلك يمكن تقسيم الرأسمالية إلى نوعين حسب طريقة تنظيم الإنتاج:

اقتصادات السوق الحرة: السوق التنافسية هي المسيطرة ويكون الإنتاج لا مركزياً بشكل أساسي، كما في رأسمالية السوق في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة.

اقتصادات السوق المنسقة: وفيها يتبادل المتعاملون المعلومات الخاصة عبر مؤسسات مستقلة عن السوق، مثل النقابات والمجموعات المهنية، مثل ألمانيا واليابان.

في الآونة الأخيرة، حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من الرأسمالية حسب الدور الذي تلعبه قيادة الأعمال (ما يعرف بخلق الشركات من طرف القطاع الخاص) كمحرك للابتكار والسياق المؤسسي، ولا سيما تدخل الدولة من أجل تنظيم السوق، حيث يتم تقديم أفكار جديدة لتحفيز النمو الاقتصادي.

النظام الرأسمالي الموجه: تختار الدولة القطاعات التي يجب تطويرها. بدافع الرغبة في تعزيز النمو في البداية، فإن هذا النوع من الرأسمالية ينطوي على عدة مخاطر: الاستثمار الزائد، سوء اختيار القطاعات، وخطر الفساد و صعوبة في إيقاف المساعدة عندما لم تعد مناسبة.

الرأسمالية الأوليغارشية: تتجه نحو حماية وإثراء أقلية صغيرة جداً. النمو الاقتصادي ليس هدفا مركزيا، وأوجه عدم المساواة عديدة و الفساد حاضر جدا في البلدان التي يحدث فيها.

الرأسمالية التجارية الكبيرة: تستغل حجم الاقتصادات. من المهم الإنتاج بالجملة وهو حال البلدان الآسيوية مثل الصين.

الرأسمالية المرتكزة على ريادة الأعمال: تولد ابتكارات عظيمة مثل مجالات السيارات والهواتف وأجهزة الكمبيوتر، والتي عادة ما تكون مصممة من طرف أفراد أو شركات شابة، أي صغيرة الحجم، لكن الأمر يتطلب الشركات الكبيرة للإنتاج الشامل وتسويق منتجات جديدة: لهذا السبب يبدو الحل الأفضل أن يكون النهج الإقتصادي مزيجا من رأسمالية الأعمال الكبيرة و ريادة الأعمال الرأسمالية. هذا ما يميز الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى.

3 - نقد جون كينز للرأسمالية

خلال أزمة الثلاثينيات ، كانت الاقتصادات الرأسمالية الكبرى تعاني من البطالة على نطاق واسع. في كتابه " النظرية العامة للشغل، الفائدة والعملة" المنشور في عام 1936 ، كان يرى الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز أن الرأسمالية تكافح من أجل التعافي بعد تراجع الاستثمارات لأن الاقتصاد الرأسمالي لا يستطيع أن يظل في حالة توازن إلى أجل غير مسمى مع ارتفاع معدلات البطالة و نمو عند مستوى الصفر. لقد طعن كينز في فكرة أنه يمكن لاقتصادات السوق أن تعمل بشكل جيد بمفردها دون تدخل الدولة لتحفيز الطلب الكلي و مكافحة ارتفاع معدلات البطالة والانكماش مثل تلك التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي، واقترح أن السلطات العامة، أي الحكومات، يجب أن تفعل ذلك التدخل (بخفض الضرائب وزيادة إنفاق الأموال العامة) لإخراج الاقتصاد من الركود. كان الهدف هو تخفيف تقلبات الاقتصاد و مساعدة الرأسمالية على التغلب على الأزمة. كينز لم يكن يهدف إلى استبدال اقتصاد السوق بشيء آخر؛ بل أكد فقط أن هناك حاجة لتدخل السلطة العمومية من وقت لآخر.

إن القوى التي تساهم بشكل عام في نجاح الرأسمالية يمكن أن تتسبب أيضاً في سقوطها. في الواقع، اقتصاديات السوق يمكن أن تزدهر فقط عندما تضع الدول القواعد التي تحكمها، على سبيل المثال القوانين التي تضمن حقوق الملكية وتدعمها من خلال إنشاء البنية التحتية المناسبة ، مثل الطرق والطرق السريعة التي تسمح بحركة البضائع والأشخاص. في نفس الوقت، السلطات العامة قد تتأثر مع ذلك من قبل المصالح الخاصة المنظمة الذين يحاولون استغلال القوانين لحماية موقعهم الاقتصادي على حساب المصلحة العامة. بالفعل، يمكن للصناعيين الخواص مثلا، أن ينتظموا في جمعية تمثلهم ويشكلوا بذلك

جماعة ضغط على الحكومة. على سبيل المثال يكون ذلك بقمع حرية السوق لصالحهم، بالرغم من أن السوق الحر هو الذي سمح لهم بالنجاح.

بالنسبة إلى زراجان و زنفالاس (2003) ، يجب على المجتمع "إنقاذ الرأسمالية" ، أي اتخاذ تدابير لحماية اقتصاد السوق من المصالح الخاصة القوية التي تريد منع استمرار الرأسمالية بشكل صحيح. لهذه الأسباب، ملكية وسائل الإنتاج يجب ألا تكون شديدة التركيز لدى فئة قليلة وذلك لضمان المنافسة.

إن التجارة الحرة والضغوط القوية الناجمة عن التنافسية على الشركات هي ميزة أساسية للنظام الرأسمالي، هذا سيساعد أيضًا على تقييد هيمنة الشركات الكبرى على الإقتصاد. يجب أن يرى الرأي العام مزايا النشاط الحر و آليات السوق، كما يجب على الرأي العام أن يعارض التدخلات من قبل الدولة لحماية الأقوياء على حساب المصلحة الاقتصادية العامة.

إن النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية تفوق إلى حد كبير على الأنظمة الاقتصادية الأخرى، ولا سيما على الإشتراكية، ولكن الفوارق الإجتماعية تظل واحدة من أكثر سماتها إثارة للجدل. بهذا الخصوص، هنالك سؤال يفرض نفسه، هل تفوق ديناميكية تراكم رأس المال الخاص إلى تركيز أكبر للثروة لدى فئة معينة، أم بالعكس، قوى النمو والمنافسة والتقدم التقني تعمل كثقل موازن للحد من عدم المساواة؟

درس الاقتصاديون محددات عدم المساواة بطرق مختلفة. أحدث دراسة تحلل مجموعة كبيرة من البيانات تعود إلى القرن الثامن عشر لإبراز الأنماط الاقتصادية الرئيسية والاجتماعية. تستنتج الدراسة أنه في البلدان المعاصرة التي يسود فيها اقتصاد السوق، يتجاوز العائد على رأس المال غالبًا النمو الإجمالي. مع تطور الرأسمالية ، إذا استمر هذا الفارق، فإن الثروة التي يملكها أصحاب رأس المال ستتمو بشكل أسرع بكثير من أنواع الدخل الأخرى (الرواتب على سبيل المثال) ، وسيكون الفرق النهائي كبيرًا جدًا. إن هذه الدراسة لديها العديد من المعجبين و المنتقدين، إلا أنها ساهمت في إثراء النقاش حول توزيع الثروة و عززت اعتقاد الكثيرين بأنه يجب أن يتم توجيه الاقتصاد الرأسمالي في الاتجاه الصحيح بواسطة سياسات الحكومة و عامة المواطنين حتى تستمر اليد الخفية لأدم سميث في العمل من أجل فائدة المجتمع.

Sarwat Jahan et Ahmed Saber Mahmud, 2015, Qu'est-ce que le capitalisme?
L'ABC DE L'ÉCONOMIE, Finances & Développement, FMI, pp. 44-45.

Rajan, Raghuram, and Luigi Zingales, 2003, Saving Capitalism from the Capitalists: Unleashing the Power of Financial Markets to Create Wealth and Spread Opportunity (New York: Crown Publishing Group).